مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٣٤

المعقودة يوم الجمعة
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٧/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فالي
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٩٠٨ (١٩٩٤) (S/1994/1067 و Add.1)

94-86504

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال

قوة الأمم المتحدة للحماية

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٩٠٨ (١٩٩٤) (S/1994/1067 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شاكربي (البوسنة والهرسك) والسيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وتلقيت أيضا طلبا مؤرخا ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من سعادة فلاديسلاف يوفانوفيتش، وزير الشؤون الخارجية لمخاطبة المجلس. وبموافقة المجلس، أقترح دعوته لمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند المعروض عليه.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٩٠٨ (١٩٩٤)، الوثيقتان S/1994/1067 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1120، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى التنقيحات الشفوية التالية التي ينبغي أن تجرى على النص الانكليزي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1120 بشكله المؤقت: في الفقرة الثالثة من الديباجة، ينبغي إدراج العبارة "an overall" قبل كلمة "negotiated". وينبغي حذف الفاصلة بعد عبارة "former Yugoslavia". وإنني أفهم أن النص المنقح متاح بالاسبانية والانكليزية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1994/1045 و S/1994/1108، رسالتان مؤرختان ٩ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على التوالي، موجهتان إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1058 و S/1994/1095، رسالتان مؤرختان ١٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1994/1062، رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأجعل تعليقاتي موجزة ومباشرة رغم أننا، بصراحة، نشعر بالكثير من الإحباط فيما يتعلق برد مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المسؤولة الأخرى ولا سيما فريق الاتصال على الشواغل التي عبرنا عنها.

إن استعدادنا لتقديم التنازلات والتعاون مع فريق الاتصال يساء تفسيره مرة أخرى ويزيف بنشر معلومات مضللة عمدا. وتطرقا إلى صلب الموضوع، إن الالتزامات بمعالجة الحالات الطارئة في سراييفو وسريبرينيتسا والمدن المحاصرة الأخرى يجري تهميشها. هذه المسائل تستحق المعالجة على سبيل الاستعجال في إطار مشروع القرار المطروح علينا بطريقة واضحة ومباشرة.

وفيما يتعلق بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وخصوصا مشروع القرار المطروح علينا، يجب أن ندلي بملاحظتين واضحتين. أولا، إن كل قرار من قرارات مجلس الأمن يحدد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية اتخذ في سياق التزام المجلس القاطع بالسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك وبسيادتها. ثانيا، على الرغم من أن بعض العناصر التابعة للسلطات المدنية والعسكرية لقوة الأمم المتحدة للحماية تشير على نحو لا يلين الى بعثة لحفظ السلم فإن ولاية قوة الأمم المتحدة

للحماية كانت في الحقيقة دوما أكثر تعقدا وتتطلب بحكم تعريفها قدرا أكبر من العزيمة والالتزام في معالجة احتياجات الضحايا.

ولا يوجد في ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية أية اشارة الى حفظ السلم وإنما تتضمن مهام محددة، تدعو الى اتخاذ «تدابير ضرورية» وردود واجبة على هجمات على مناطق مدنية آمنة وانتهاكات للقواعد الإنسانية.

وفيما يتعلق بالنقطتين الأساسيتين المذكورتين أعلاه فإن أية تهديدات تتعرض لها جمهورية البوسنة والهرسك وقوات دفاعها التي تمارس مسؤولية الدفاع عن مواطنيها المدنيين وسلامتها الاقليمية وسيادتها، يجب أن تعتبر مخالفة لنص وروح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سواء كانت هذه التهديدات صادرة من جانب الذين بدأوا العدوان على جمهوريتنا في المقام الأول، أو من جانب الموجودين في الجمهورية على أساس قرارات الأمم المتحدة الحالية.

وبالمثل، إن المحاولات الرامية الى إعادة تعريف ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لتعبر عن خوف من تنفيذ تعليمات مجلس الأمن أو فقدان الارادة على ذلك، يجب ألا تقبل كأساس واقعي لاستمرار الولاية. إن العزوف عن تنفيذ ولاية الأمم المتحدة يجب توبيخه علانية عندما يعرب عنه علانية في الصحافة الدولية، أو أن يؤدي الى الطلب من الأمين العام بتغيير الأشخاص الذين يدلون بهذه البيانات، وخاصة عندما يتصرف هؤلاء الأشخاص بشكل يتنافى مباشرة مع قرارات الأمم المتحدة الحالية، وبالطبع، ميثاق الأمم المتحدة؛ أو الذين لا يملكون الارادة على تنفيذ ولايتهم، كما تشير اليه قرارات مجلس الأمن المختلفة، فينبغي استبدالهم؛ أو اذا لم تكن هناك قدرة عملية على تنفيذ الولاية الأصلية، فيجب عندئذ عدم التضحية بالولاية. وبدلا من ذلك، ينبغي توفير موارد اضافية أو إنهاء الولاية بأكملها.

حتى أنه يجب علينا، اذا احتاج الأمر باتخاذ قرار جديد، على الرغم من خطر الحشو، إعادة تحديد الأهداف الواضحة لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، والأهم من ذلك، إعادة تأكيد صدارة الولاية والمدنيين المستفيدين من هذه الولاية بدلا من حماية الذات للمسؤولين عن تنفيذ الولاية.

واذا أردنا أن تتاح لنا فرصة ثابتة وحقيقية لتحقيق السلم في جمهورية البوسنة والهرسك يجب ألا يقال لنا على الدوام ما لا يمكن لقوة الأمم المتحدة للحماية أن تفعله. يجب أن يقال لنا ما يتعين عليها أن تفعله وما يمكنها أن تفعله لتشجيع الانتقال من الحالة الراهنة غير المقبولة الى الأهداف المعلنة. إن الوضع الراهن داخل جمهورية البوسنة والهرسك هو العدو للسكان المدنيين الذين يقعون باستمرار ضحية المتطلبات الجسدية والنفسية للوضع الراهن. والوضع الراهن هو أيضا العدو لعملية السلام، ولمصالح السلم، وللاستقرار، وللشرعية في جمهوريتنا، والمنطقة، والمجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم القديرة للمجلس خلال هذا الشهر.

لقد قبلت حكومة بلادي بولاية جديدة لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا مع الفهم الواضح للآثار الخطيرة الناجمة عن القرار على البلد فيما يتعلق بالحالة في جمهورية البوسنة والهرسك وعملية السلم الشاملة، واستنادا الى تأكيدات راسخة من أعلى ممثلي المجتمع الدولي بأن الحالة في الأراضي المحتلة في كرواتيا سيجري بحثها فورا في اطار عمل فريق الاتصال.

ولا تزال حكومة بلادي ملتزمة بقرار برلمان كرواتيا بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي ترحب بعناصر تلك القرارات التي أدمجت في القرار ٩٤٧ (١٩٩٤)، وخاصة المتعلقة منها بـ «المناطق الوردية»، ومراقبي الحدود والمشاريع الرائدة لعودة الأشخاص المشردين الى ديارهم في المناطق المحتلة.

وبالمثل، نرحب بتأييد مجلس الأمن للاعتراف المتبادل بين الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في اطار حدودها المعترف بها دوليا. وترى حكومة بلادي أن ذلك يمثل الخطوة الضرورية التالية في عملية البحث عن حلول في المنطقة.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشروع القرار هذا يضع عملية البحث عن حلول في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يبدأ فريق الاتصال والأمم المتحدة فورا بتنفيذ الاجراءات المتسقة مع نص وروح

مشروع القرار لكي لا تضطر الأطراف المعنية الى النظر في ولاية جديدة لقوة الأمم المتحدة للحماية بعد ١٠٠ يوم، كما ينص على ذلك مشروع القرار هذا والقرار الصادر عن البرلمان الكرواتي.

ولا يمكن لكرواتيا أن تستمر في احتمال وضع تتحمل فيه العبء الأكبر من تكاليفه بسبب عدم احراز تقدم في البوسنة والهرسك، لا فيما يخص قوة الأمم المتحدة للحماية فحسب بل أيضا في المجالات الأخرى مثل رعاية اللاجئين البوسنيين. فربط كرواتيا بالبوسنة والهرسك في هذا الصدد يجب أن يعوضه المجتمع الدولي بطريقة ايجابية. وينطوي أحد جوانب الربط الايجابي في النهاية على رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على اتحاد البوسنة والهرسك.

لقد أبلغ رئيس بلادي أعضاء المجلس في الاجتماع المعقود يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر بأن كرواتيا تتوقع أن تعامل بنفس الطريقة في هذا الشأن. والأهم من ذلك أن الوضع في الأراضي المحتلة في كرواتيا يجب ربطه بالعملية التفاوضية التي يقوم بها فريق الاتصال في البوسنة والهرسك.

ويجب أن نؤكد على أن قرار قبول الولاية الجديدة لقوة الأمم المتحدة للحماية اتخذ الى حد كبير على أساس أن فريق الاتصال سيبدأ على الفور العمل على الخطة الشاملة لإعادة الدمج بالنسبة لكرواتيا وهي الخطة التي تتيح الاستقلال المحلي في مناطق الأغلبية الصربية لما قبل الحرب في كرواتيا، مع اتباع نفس تدابير القبول/الرفض التي ينبغي تطبيقها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ووكالاتها في أكين اذا اقتضى الأمر.

ويجب على حكومة بلادي أن تؤكد أيضا على أهمية الاعتراف المتبادل بالحدود القائمة بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بما يتسق مع الوثائق الختامية لقمة مجموعة G-7 زائد ١ المعقودة في نابولي في الفترة من ٨ - ١٠ تموز/يوليه، كخطوة أساسية أخرى من أنشطة فريق الاتصال. وسيوفر الاعتراف المتبادل أفضل بديل ممكن لحماية حقوق الأقلية فيما يتعلق بالأقلية الصربية في كرواتيا والأقلية الكرواتية في صربيا والجبل الأسود - بالتبادل.

وأخيرا، يجب أن أعرب عن الاستياء والأسف لإعطاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الحق في مخاطبة المجلس. إن الموقف الثابت لحكومة بلادي يتمثل في أن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لا تنطبق إلا على أراضي الدول الثلاث ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة، جمهورية كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبالتالي فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) القائمة بالاحتلال، لا ينبغي أن تعطى مركزا خاصا في هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

وفقا للمقرر المتخذ من قبل في هذه الجلسة، أدعو الآن وزير الخارجية الموقر، سعادة السيد فلاديسلاف جوفانوفيتش، الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوفانوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشاطر الأمين العام رأيه الوارد في تقريره في الوثيقة S/1994/1067 المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والقائل بأن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي أن تجدد لمدة ستة أشهر أخرى.

وفي هذا السياق، كان الموقف الواضح لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد جرى توكيده مجددا في رسالة وجهها معالي السيد رادوجي كونتيك، رئيس الوزراء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الى الأمين العام بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1045).

منذ اندلاع الأزمة والأعمال العدائية في يوغوسلافيا السابقة، دأبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على المناداة بحل سياسي سلمي للأزمة على أساس الاحترام الكامل للمساواة بين جميع الشعوب في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة ولمصالحها المشروعة. وفي ذلك الإطار، أيدت يوغوسلافيا تدخل الأمم المتحدة المباشر في العملية السياسية وحضور قوات لحفظ السلم في المناطق المحمية من جانب الأمم المتحدة وفي البوسنة والهرسك.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد خطة فانس، وهي مهتمة بأن يحترمها وينفذها الجميع على نحو كامل. ووجود قوة الأمم المتحدة للحماية في المناطق المحمية له أهمية حيوية في حماية السكان المدنيين الصرب في كرايينا، حتى يتم

التوصل الى التسوية السياسية بين أطراف الصراع، وهو بالتأكيد الهدف الرئيسي للخطة. وقوة الأمم المتحدة للحماية هي التي تكفل بالضبط التنفيذ المتواصل لخطة فانس، وتمكن من صون السلم الهش، وتمنع وقوع مواجهات أخرى بين أطراف الصراع. وإن مسألة تمديد ولاية القوة ينبغي أن ينظر إليها على نحو منفصل عن السعي الى إيجاد حل سياسي للأزمة. فتمديد ولاية القوة وحماية السكان الصرب أمران لا يمكن استعمالهما من جانب واحد كأداة لممارسة الضغط السياسي في العملية التفاوضية. على العكس من ذلك، فإن وجود القوة شرط مسبق لتيسير إيجاد الحل السياسي.

إن الصعوبات في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية وخطة فانس ينبغي ألا تستغل كذريعة للتشكيك في صلاحيتها. فحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتبر أن الظروف لإنهاء عملية السلم التي تقوم بها القوة لم تتهيأ بعد، وإن وجود القوة في المناطق المحمية ضروري حتى يتم التوصل الى الحل السياسي الشامل.

وكما هو وارد في تقارير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للحماية فإن الحكومة الكرواتية أقدمت مرارا وتكرارا خلال تنفيذ ولاية القوة على انتهاك قرارات مجلس الأمن، وأحكام خطة فانس، ووثائق الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمتعلقة بالمناطق المحمية. ويسترعي الأمين العام الانتباه بحق في تقريره الأخير الى حقيقة أن السكان الكروات الموجودين في المناطق المتاخمة للمناطق المحمية، وبدعم واضح من السلطات الكرواتية، أعاقوا قوة الأمم المتحدة للحماية وجعلوا عملها مستحيلا، الأمر الذي يشكل انتهاكا مباشرا لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وأحكام خطة فانس. بالإضافة الى ذلك، نشهد تهديدات متواصلة من جانب أرفع المسؤولين الكروات باللجوء الى استعمال القوة باعتبارها أشد الوسائل فعالية لحل مشاكل المناطق المحمية وفرض القانون الكرواتي على كرايينا. ونحن نوافق تماما على رأي الأمين العام القائل بأن اللجوء الى الخيار العسكري ستترتب عليه آثار لا تحصى ومن غير المحتمل أن يؤدي الى سلم ثابت.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشاطر بصورة خاصة الأمين العام رأيه القائل بأن جميع الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمي للصراع لم تستنفد بعد. فالاتفاق الأخير على إنشاء ستة أفرقة عاملة تعنى بالمسائل الاقتصادية، واستئناف المفاوضات بشأن فتح الطريق السريع بين بلغراد وزغرب، أمران يبعثان على قدر من الأمل. مع ذلك، تحاول جمهورية كرواتيا بإصرار أن تسيس العملية التفاوضية الحالية، وتطرح مسألة التسوية السياسية النهائية بما يخالف خطة فانس. والكروات لم يبرهنوا على رغبتهم في التفاوض على المسائل الاقتصادية دون تناول المسائل السياسية في الوقت نفسه.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقتنعة مع ذلك بأن سياسة المراحل الثلاث تشكل السبيل الوحيد الى تحقيق السلم. وبناء على نتائج وقف إطلاق النار، ينبغي للمفاوضات أن تستأنف على نحو عاجل وأن تتناول تدابير بناء الثقة، وإعادة إقامة علاقات اقتصادية وبنية تحتية، الأمر الذي يتيح تحقيق تسوية مؤقتة في كرايينا وتطبيق خطة فانس. وعندما يتحقق ذلك بالكامل، يمكن التوصل الى الظروف التي تمكن من التفاوض بشأن التسوية السياسية النهائية.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من جهتها، واصلت بذل الجهود الرامية الى تطبيع العلاقات مع كرواتيا، وهي تؤيد في هذا السياق عمل مكتبي الارتباط في بلغراد وزغرب.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد بالكامل رأي الأمين العام القائل بأنه في غياب تسوية سياسية شاملة تكون مقبولة لدى جميع الأطراف، فإن الوجود الحالي لقوة الأمم المتحدة للحماية ولأنشطتها في البوسنة والهرسك يبقى أمرا قيما للغاية. فقوة الأمم المتحدة تضطلع حقا بدور رئيسي في دعم الأنشطة الإنسانية، وتيسير اتفاقات وقف النار وعمليات فض الاشتباك المحلية، وتعزيز المصالحة الوطنية والتعاون بين الطوائف في البوسنة والهرسك.

إن أي قرار يرمي الى رفع حظر الأسلحة عن مسلمي البوسنة ستكون له آثار مشؤومة. إنه لن يسهم مباشرة في التصاعد السريع، بل واتساع رقعة الحرب الأهلية فحسب، وإنما أيضا سيحرض بوضوح على رحيل معظم الدول المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، الأمر الذي تترتب عليه آثار لا يمكن التكهن بها.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منحت خطة فريق الاتصال دعمها الكامل، وحاولت اقناع قيادة صرب البوسنة بقبولها. ويوغوسلافيا على

اقتناع بأنه لا يوجد أي بديل عن الحل السلمي، وبأن خطة فريق الاتصال توفر الأساس لاستئناف مفاوضات السلم. وبغية اقناع صرب البوسنة بقبول منطق السلم، أغلقت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحدود أمام العبور باستثناء عبور المواد الغذائية والإمدادات الطبية والألبسة اللازمة للاحتياجات الإنسانية، وقطعت العلاقات السياسية والاقتصادية مع صرب البوسنة. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقتنعة مع ذلك بأن الحل الدائم والعادل للصراع والأزمة في البوسنة والهرسك لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السياسية، مع أخذ المصالح الحيوية لجميع الطوائف الثلاث في البوسنة والهرسك والمساواة الكاملة بينها بعين الاعتبار.

إننا مقتنعون بأن اتفاقا واضحا مكتوبا من جانب فريق الاتصال بأن يكون لصرب البوسنة حق مماثل في إقامة علاقات كونفدرالية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - مثل العلاقات التي سمح للاتحاد الكرواتي - المسلم بإقامتها مع كرواتيا - سيفتح الباب أمام إمكانية أن يعطي صرب البوسنة موافقتهم على خطة فريق الاتصال.

إن حكومة يوغوسلافيا الاتحادية تضطر، للأسف، للاعراب عن أسفها العميق حيال كون مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن يتضمن أحكاما محددة خارجة عن المسألة قيد النظر تتصل بمسائل ينبغي تناولها في قرارات أخري لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا السابقة، لا في قرار إجرائي بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن نشير بصورة خاصة الى الفقرتين الثالثة والخامسة من الديباجة وإلى الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ من منطوق مشروع القرار.

إن مختلف أحكام مشروع القرار تعبر بشكل خالص، وبطريقة أحادية الجانب تماما، عن موقف الجانب الكرواتي، وتبعد عن روح ونص خطة فانس، الوثيقة الوحيدة المتفق عليها دوليا بشأن حل النزاع في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة. إنها تحاول، في الفقرة ١٤ من المنطوق، أن تفرض حلولا سياسية معينة تتناقض تناقضا صارخا مع خطة فانس، التي تقضي بأن يحسم المركز السياسي للمناطق الخاضعة للحماية في مفاوضات بين الأطراف وذلك فقط بعد تطبيق جميع أحكام الخطة. ومشروع القرار، بقيامه بهذا، يمكن أن يؤدي إلى طريق خطر قد يطيح بالعناصر الإيجابية التي أنجزت حتى الآن عن طريق وقف إطلاق النار والمفاوضات من أجل إعادة إقامة الروابط الاقتصادية. وهذا قد يؤدي إلى تدهور خطير للحالة في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة، بما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التكهن بها.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، من جانبها، ورغم الجزاءات المفروضة المتبقية، ستسعى إلى تسهيل مهمة السلام التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة وستواصل بذل قصارى جهدها لتحقيق تسوية سياسية عادلة دائمة. ومع هذا فنحن مقتنعون بأن الرفع العاجل غير المشروط لجميع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هو أكثر الطرق فعالية للإسهام في استعادة السلم في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار S/1994/1120، بصيغته المنقحة في شكله المؤقت. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عُمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا في شكله المؤقت، بالإجماع بوصفه القرار ٩٤٧ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن من الصحيح تماما أن يؤكد القرار الذي اعتمدناه توا على الدور الرئيسي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة، وأن يعرب عن التقدير لأداء الذين يخدمون في تلك القوة. ولقد كانت القوة هدفا لبعض الانتقاد -

الذي لا مبرر له على الإطلاق، في رأي وفد بلادي - والذي من المفارقات أن يأتي من أولئك الذين توفر القوة لهم الحماية أو من البعض ممن اقتصر دعمهم للقضية التي يدافعون عنها على التأييد الكلامي البحت.

في الوقت الذي تتطور فيه الأمور بطريقة قد تؤدي في آخر الأمر إلى انسحاب كامل لوجود الأمم المتحدة من أراضي يوغوسلافيا السابقة، يرى وفد بلادي أن من المشروع أن يطرح سؤالا بسيطا واحدا وهو: ما الوضع الذي كنا سنصير إليه بدون قوة الأمم المتحدة للحماية؟ بالنسبة لنا، الجواب واضح: كانت ستحدث معاناة متزايدة للسكان المدنيين؛ وهجرة متزايدة للاجئين؛ وتطورات على الساحة لا يمكن عكسها كانت ستفرض على المجتمع الدولي مشكلة لا حل لها: على أسوأ الأحوال كان سيحدث صراع أعم في جميع أنحاء البلقان. إن الوضع بطبيعة الحال سيكون أفضل لو أمكن القيام بما هو أكثر. إلا أن قوة الأمم المتحدة للحماية ليس لديها الولاية ولا الوسائل العسكرية لفرض السلام. ومع هذا أدت مهمتها على نحو يستحق التقدير، متجنبة استئناف الأعمال القتالية، وموفرة الحماية للمساعدة الإنسانية، ومانعة اتساع نطاق الصراع إلى ما وراء حدود يوغوسلافيا السابقة. وهي بقيامها بهذا، دفعت ثمنا باهظا، فقد قتل ١١٨ من أصحاب الخوذ الزرق منذ إنشاء القوة. ووفد بلادي يود مرة أخرى أن يشيد بذكراهم الجليلة.

إن الجميع يدركون أننا دون شك توصلنا إلى نقطة تحول في تاريخ القوة. فإما أن يتم التحرك نحو السلام ويكتسب القوة في الأسابيع المقبلة ويؤدي إلى إبرام اتفاق ينفذ في ظل ظروف جديدة تماما، وإما، على العكس من ذلك، أن يخبو الأمل في التوصل إلى تسوية تفاوضية، وعندئذ سيتطلب الأمر اتخاذ قرارات تنطوي على سحب قوة الأمم المتحدة للحماية. وبالتالي، تصبح هذه المرة دون شك آخر مرة يدعى فيها مجلس الأمن لتجديد ولاية القوة بطريقة روتينية.

لذلك، فإن المرحلة المقبلة ستكون حاسمة، وسيكون لقوة الأمم المتحدة للحماية دور مركزي تقوم به. سيكون عليها أن تطمئن تلك الأطراف التي، مع أنها في وضع أدنى عسكريا، أقدمت على الخيار الشجاع بالتفاوض. وسيكون عليها أن تثبت لتلك الأطراف أنها كانت على حق عندما وضعت ثقتها في المجتمع الدولي. وهذا يعني أن قوة الأمم المتحدة للحماية سيكون عليها أن تسعى إلى ضمان التنفيذ الصارم لقرارات المجلس، وبخاصة تلك المتعلقة بالمناطق الآمنة، وهذا قد ينطوي على استخدام القوة، عند الضرورة، وبخاصة لضمان احترام مناطق الاستبعاد. ولذلك فإن الحكومة الفرنسية تأمل إصدار تعليمات صريحة جدا لقادة القوة طبقا لتلك التوجهات. إن المجتمع الدولي، بإظهاره تصميمه، سيسود على أولئك الذين يقامرون على الفوضى.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا نرى أن العمل النبيل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة كان له تأثير إيجابي على الاستقرار في المنطقة ولذلك فإنه يستحق ثناءنا.

إن وجود تلك القوة، التي تساهم فيها الأرجنتين بمفرزة ضخمة، يدل بوضوح على أن المجتمع الدولي لا يزال يأمل أن يتسنى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

إن حرية تحرك قوات السلام يجب أن تحترم سواء في كرواتيا أو البوسنة والهرسك. وبالمثل، حتى يمكنها القيام بواجباتها على وجه أحسن، يجب إبرام الاتفاق الذي سعى إليه طويلا بشأن مركزها.

إن الضغط، سواء في شكل شروط مسبقة، أو حصار أو سياسات أخرى، لن يساعد على حل الخلافات أو يحسن الوضع.

في الوضع الحالي، تعتبر الأرجنتين أن من الأهمية تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر. وبعد ذلك، يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لتقييم التقدم الذي أحرز في تنفيذ الولاية إذا تطلبت الأحداث على الساحة ذلك.

في الوقت نفسه، نسلم بأن عمليات حفظ السلام أداة في خدمة المفاوضات السياسية ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفهم بأنها تمثل حلولا دائمة. ونشعر أنه يتوجب على أطراف الصراع العمل بحسن نية على تقدم المفاوضات المعمقة التي ستسفر عن إقامة السلام في بلدان يوغوسلافيا السابقة، وحينئذ لا يعود بالتأكيد من الضروري القيام بعملية صون السلم.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية كرواتيا، يدرك مجلس الأمن، كما يشير الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر، ضآلة التقدم الذي أحرز في الجهود المبذولة لإعادة إدماج المناطق

المشمولة بحماية الأمم المتحدة في البلاد أو لإعادة الأشخاص المشردين إلى ديارهم.

وذلك بصراحة يبعث على الإحباط، ولكن يجب ألا نقلل من التقدم الذي أحرز مؤخرا نحو تحقيق السلم، وخاصة الإنجاز الأهم الذي يمثله صمود وقف إطلاق النار الحالي بالنسبة إلى السكان الصابرين في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه والآن أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): باتخاذ هذا القرار الذي شاركنا في تقديمه، يوضح مجلس الأمن الأهمية التي يعلقها على عمل قوة الأمم المتحدة للحماية دعما للجهود الدولية لتحقيق السلام في يوغوسلافيا السابقة. إن قوة الأمم المتحدة للحماية ما فتئت تضطلع بدور أساسي، سواء في حفظ السلام أو في المساعدة في الجهود الإنسانية أو التشجيع على وقف إطلاق النار والاتفاقات التفاوضية. ونحن نشعر بالقلق إزاء حالة الركود السائدة في كرواتيا وإزاء استمرار إراقة الدماء وتحدي قرارات هذا المجلس في البوسنة. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله والتحسينات التي تحققت ما زالت هشة وناقصة. ونحن نحيي الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وقادة القوة والرجال والنساء الذين يعملون في قوة الحماية والذين، إذ يعرضون غالبا حياتهم الشخصية لخطر كبير، جعلوا هذا ممكنا. إنهم يستحقون احترام وتعاون جميع المعنيين. وبالتالي، إن من الحق أنه، عند تقرير تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة أشهر أخرى، طالب المجلس بإنهاء ترتيبات ضرورية، مثل اتفاقات مركز القوات دون المزيد من التأخير.

ونرحب أيضا باستمرار التعاون بين قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي. إن دعم حلف الأطلسي لقوة الحماية حيوي تماما. إن القوة تواجه مضايقات يومية، واستفزازات وحتى هجمات متعمدة. وحرية حركة قوة الأمم المتحدة للحماية وسلامتها يجب احترامهما الكامل من جانب الجميع.

إن حكومة بلادي هي من أكبر المساهمين في قوات قوة الأمم المتحدة للحماية. ونحن نضطلع أيضا بدور كبير في أنشطة حلف شمال الأطلسي في مجال دعم قوة الحماية، وفي إقامة الجسر الجوي إلى سراييفو وفي جهود المساعدة الدولية. ونؤيد تأييدا كاملا استمرار وجود قوة الأم المتحدة للحماية. غير أن قوة الحماية لا يمكنها أن تسهم في جهود السلم إلا إذا كان في وسعها الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. واسترعى الأمين العام بحق في تقريره النظر إلى جوانب الشك التي تحيط بمستقبل قوة الأمم المتحدة للحماية. ولا يمكن لأية عملية لحفظ السلام أن تأمل بالنجاح إذا انحازت إلى طرف من الأطراف في الصراع. وقد رحب وزير خارجية بلادي فعلا بقبول حكومة البوسنة حقيقة أن الوقت الآن ليس الوقت الحسن لرفع حظر الأسلحة، مما يسمح باستمرار عمل قوة الأمم المتحدة للحماية. ويجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة وأن نستغل الأشهر الستة القادمة للمضي قدما بالجهود الرامية للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. وتحقيقا لهذه الغاية، سنحتاج إلى مواصلة الضغط على صرب البوسنة. ويجب علينا أيضا أن نساعد قوة الأمم المتحدة للحماية على تعزيز ما حققته حتى الآن، على سبيل المثال بحث الطرق الكفيلة بالنهوض بعملية نزع السلاح عن سراييفو.

وفي النهاية، إن آفاق السلام تعتمد على الأطراف أنفسها. وحكومة بلادي ستواصل العمل مع شركائنا في إطار فريق الاتصال لتحقيق هذا السلم. ومن الصحيح إن الذين يتعاونون في بذل الجهود لتحقيق السلم، بالأفعال والأقوال، ينبغي أن يستفيدوا. والذين يرفضون هذا سيزيدون فقط من عزلتهم عن بقية المجتمع الدولي وسيطيلون أمد معاناة شعبهم.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد أيد الاتحاد الروسي القرار الذي اتخذ توا اعتقادا منه بأن قوة الأمم المتحدة للحماية تضطلع بدور بالغ الأهمية في الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ولا يمكن الانكار أنه لو لم توجد القوة لكانت الحالة هناك أسوأ بصورة لا تقارن من الناحيتين السياسية والإنسانية على حد سواء.

فعلى الصعيد السياسي، إن الحاجة إلى استمرار العملية تمليها أولا وقبل كل شيء المهمة الأساسية

المتمثلة بالترويج لتسوية سياسية للأزمة. ومن الطبيعي أنه في الوقت نفسه يتعين عمل كل شيء ممكن لكفالة ألا تتحول قوة الأمم المتحدة للحماية إلى طرف في الصراع أو إلى رهينة للقوات المشاركة فيها. إن أطراف الصراع نفسها، ينبغي لها في الوقت نفسه أن تتعاون تعاونا كاملا مع قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء ولايتها، وألا ترتكب أية أعمال استفزازية أو عدائية ضد أفراد الأمم المتحدة وأن تحترم مركزهم المحايد. وفي هذا السياق، نود بصفة خاصة أن نؤكد على أن فعالية جهود قوة الأمم المتحدة للحماية تعتمد إلى حد كبير على وجود النية الحسنة لدى أطراف الصراع. وينطبق هذا فعلا على كل جوانب أنشطة القوة، بما في ذلك دورها في "المناطق الآمنة" في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بكرواتيا، من الواضح تماما لنا أن وفاء قوة الأمم المتحدة للحماية بولايتها دون أي عائق في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة هو أهم شرط مسبق لتنفيذ خطة فانس بأكبر قدر ممكن. ودور قوة الحماية لا يقل أهمية في المجال الإنساني، الذي أصبح عاملا ملموسا في تحسين الأحوال المعيشية للسكان.

إن روسيا تعلق أهمية خاصة على الجهود المستمرة من جانب بلدان مجموعة الاتصال في مجال تطوير تعاونها مع مجلس الأمن على أساس الخبرة المكتسبة في الشهور الأخيرة في المفاوضات البوسنية. ونرى أن من الأهمية بمكان زيادة الضغط على كل الأطراف، واستخدام كامل نطاق الحوافز الايجابية والسلبية بغية تعزيز التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وهذه التسوية، كما نراها، ينبغي أن تقوم على ترتيب إقليمي وعلى أساس مبادئ دستورية تضع كل الأطراف على قدم المساواة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسُر نيوزيلندا أن مجلس الأمن قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لمدة ستة اشهر أخرى. إن مختلف بعثات قوة الأمم المتحدة للحماية - أي الإنسانية، وصون السلم، وحماية "المناطق الآمنة، والوزع الوقائي - كلها تساعد على التخفيف من النتائج الضارة للصراع السياسي والعسكري في يوغوسلافيا السابقة، بالإضافة إلى تقليل احتمال أن يغدو الصراع أكثر اتساعا وحدة وعنفا.

إن مهمة قوة الحماية ليس باليسيرة. فالدول والأطراف المعنية لديها مجموعة من التوقعات من الأمم المتحدة، ولا يمكن لقوة الحماية أن تفي بها جميعا. ونعتقد أن قوة الحماية تقوم بعمل رائع يتمثل في التخفيف من المعاناة وصون سلام هش. ونحن نشكر الرجال والنساء الذين يعملون مع الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة على قيامهم بهذه المهمة في ظروف صعبة وخطيرة. إنهم يستحقون دعمنا، وفي هذا السياق نجد من الصعب فهم أنه ما زال يتعين على دولتين تم فيهما وزع قوات قوة الحماية التوقيع على الاتفاقات المتصلة بمركز القوات مع الأمم المتحدة احتراما لوزع قوات قوة الحماية. وهذا الأمر مستحق منذ أمد طويل ونعتقد أن من الملح معالجة هذا الوضع.

ولكن إذا كان لقوة الحماية أن تواصل الحصول على الدعم، فإن الوضع الراهن لا يمكن أن يظل على حاله. إن العملية الحالية لقوة الحماية يجب أن تستكمل بجهود تبذل على الجبهات الأخرى، وأولاها فيما يتعلق بكرواتيا. والقرار الذي اتخذناه توا ينص على مراجعة الحالة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

إننا نعرف أن حكومة كرواتيا ملتزمة بتسوية هذه المشكلة بالوسائل السلمية، ولكنها قلقة، وعن حق، من بطء التقدم على هذه الجبهة. فمن غير المقبول ألا تنفذ حتى الآن خطة للسلم - خطة ووفق عليها قبل سنوات وكانت موضع مناقشات متعاقبة. وعليه، نحث الأطراف أن تعمد، بمساعدة نشطة من الأمم المتحدة، إلى تعزيز التقدم نحو تنفيذ خطة السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، اتخذ عدد من الخطوات في مجموعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي. وكما قلنا لدى اتخاذ تلك القرارات، هذه التدابير بحاجة إلى متابعتها بخطوات محددة أخرى. قلنا، أولا، إنه ينبغي أن يكون هناك اعتراف مبكر بالبوسنة والهرسك وكرواتيا؛ وثانيا، إنه يلزم وجود عزيمة راسخة وموحدة من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي على استخدام القوة، حيثما دعت الضرورة، لحماية المناطق الآمنة وإنفاذ مناطق الاستبعاد. وندرك أن قرار استعمال القوة

يجب التأني في اتخاذه، ولكننا نرى أن استعمالها يسهم في تحقيق الاستقرار.

ثالثا، لقد أوضح المجلس في عدد من المناسبات - آخرها اليوم - أن خنق سراييفو يجب أن يتوقف، ولا بد من تنفيذ خطوط منزوعة السلاح للوصول إلى المدينة.

رابعا، نعتقد أن انسحاب الصرب البوسنيين بشكل تدريجي إلى مواقع تتسق مع اقتراح التسوية الإقليمية ينبغي السعي إلى تنفيذه بجدية.

لقد اعتمد المجلس اليوم بيانا رئاسيا يبدأ في تناول بعض هذه النقاط، ولكنه، في رأينا، مجرد بداية. ونعتقد أن من المنطقي تماما أن تتوقع حكومة البوسنة والهرسك وحكومة كرواتيا أن يكون قد أحرز تقدم على كل هذه الجبهات عندما يحين موعد التجديد التالي لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية.

وفي هذا الصدد، ألاحظ أن القرار الذي اتخذناه توا، أقل تحديدا مما كنا نود بشأن مسألة تتسم، في نظر حكومتي، بأهمية قصوى. وهي الاعتراف المتبادل للحدود الدولية لكل دولة من دول منطقة يوغوسلافيا السابقة. وأود أن أؤكد أن الاعتراف المتبادل، في رأينا، ينبغي أن يكون نقطة البداية للتسوية الشاملة للصراع في يوغوسلافيا السابقة. وقد وردت هذه المسألة، ضمنا أو صراحة، في جميع خطط السلم التي طرحت؛ ولا يمكن أن تكون بعد الآن موضوعا للمساومة، وأية دولة تراوغ في هذه المسألة تخاطر بالتشكيك في صدق نواياها في عملية السلام.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الأشهر الستة التي انقضت بعد أن أذن المجلس آخر مدة بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية تغيرت الحالة تغيرا ملموسا في دول يوغوسلافيا السابقة.

ففي البوسنة، يتمثل أهم تطور في تقديم فريق الاتصال لاقتراحاته الإقليمية إلى الأطراف. وحظي فريق الاتصال بدعم ثابت من مجلس الأمن، وتأكد هذا مرة أخرى على وجه التحديد في هذا القرار. ومن المؤسف أنه بينما قبل الاتحاد البوسني الاقتراح، لم يقبله الصرب البوسنيون. وسنواصل المطالبة بأن يقبل الصرب البوسنيون الاقتراح الذي يمثل في رأينا أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لهذا الصراع. قبل أسبوع لا أكثر، ذكر مجلس الأمن الصرب البوسنيين، باتخاذه قرارا بتشديد الجزاءات عليهم، بأن عنادهم المستمر تترتب عليه تكاليف باهظة.

وفي كرواتيا، ما زال وقف إطلاق النار صامدا، ولكن الوعد بالمناقشات بين الأطراف لم يسفر عن التقدم الذي كان مرجوا. وحكومتي تؤيد بقوة المبدأ الأساسي الوارد في هذا القرار، وهو أن أية تسوية للصراع في جمهورية كرواتيا - كما هو الحال في البوسنة - يجب أن يكون متفقا مع سيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا . وهذا المبدأ الذي تعتبره حكومتي ضرورة حتمية يتجلى بوضوح في هذا القرار.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تفاقمت الصعوبات الاقتصادية، ولكن النزاع، من حسن الحظ، لم يتجاوز حدودها.

وقوة الأمم المتحدة للحماية كانت هي ذاتها في طليعة كل هذه التطورات. فهذه القوة التي تعد أكبر عملية لحفظ السلم في تاريخ الأمم المتحدة، اضطلعت بدور أساسي في جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم. وفي البوسنة مكنت قوة الأمم المتحدة للحماية من استمرار تدفق الإغاثة الإنسانية، وساعدت في الحفاظ على وقف لإطلاق النار بين الكروات البوسنيين والمسلمين البوسنيين، يمكن أن يبنى عليه اتحاد هادف بين البوسنيين والكروات. وتفاوضت بنشاط بشأن تدابير لتخفيف التوترات. وعندما انتهكت هذه التدابير كانت مستعدة لاتخاذ خطوات أقوى.

إن حكومتي تشعر بالقلق من زيادة عدد انتهاكات أحكام مناطق الاستبعاد، وهي ملتزمة بإنفاذها بدقة. وإنني لواثقة بأنه إذا ظل الإنفاذ الدقيق ضروريا فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ستعمل عن كثب مع منظمة حلف شمال الأطلسي لكفالة تنفيذ عزم المجلس على حماية المناطق الآمنة.

وفي كرواتيا، كلفت قوة الأمم المتحدة للحماية بمهمة ضخمة، لم تتمكن، كما أوضح الأمين العام مؤخرا، من تنفيذ معظمها في وجه العناد. وبينما يدعو هذا القرار إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية كرواتيا، فإنه يلقي على عاتق الأطراف، وعن حق - وحكومتي تفسر هذا على أنه يشير بصفة خاصة

إلى الطرف الصربي - مسؤولية تهيئة الظروف التي تسهل للقوة تنفيذ ولايتها.

في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة اضطلعت قوة الأمم المتحدة للحماية بدور قيم في ردع الصراع، بتأييد تام من حكومة ذلك البلد وشعبه.

خلاصة القول إن وجود قوة حماية فعالة وقوية أمر حيوي للنجاح الذي نأمل أن تتمخض عنه العملية السياسية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشيد بجميع البلدان التي ساهمت بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، وكل من جرحوا أو قتلوا في تنفيذ مهمة تلك القوة، وجميع القوات التي خدمت وما زالت تخدم باسم مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترى الجمهورية التشيكية أن استمرار عملية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أمر بالغ الأهمية لاستمرار المناقشات السياسية بشأن التسوية السياسية للصراع في المنطقة.

إن الأثر الإيجابي لقوة الحماية كان مختلفا في كل من هذه البلدان الثلاثة.

ففي كرواتيا شهدنا تحقيق الاستقرار في الحالة منذ التوقيع، في آذار/مارس الماضي، على وقف لإطلاق النار في المناطق التي تحميها الأمم المتحدة. ولمسنا فصلا بين الأطراف المتحاربة. وهنا تعمل قوة الحماية كحافظ فعلي للسلم.

وفي جمهورية البوسنة والهرسك يختلف دور قوة الحماية - حماية القوافل الإنسانية، وكفالة أمن مطار سراييفو، ورصد مناطق حظرالطيران والتلويح بعلم الأمم المتحدة في المناطق الآمنة.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تعد قوة الأمم المتحدة للحماية، بموجب الفصل السادس، أداة للدبلوماسية الوقائية، ومن ثم فإن لها تأثيرا مهدئا على حالة صعبة يحتمل تفجرها. لكن قوة الحماية ليست علاجا شافيا لكل العلل. بيد أن موازنة إيجابياتها وسلبياتها، في رأينا، ترجح كفتها بلا منازع. وبالتالي لم تتردد الجمهورية التشيكية في التصويت لتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر إضافية، وكان يسعدها أكثر أن يكون التمديد لفترة أطول.

في الأسبوع الماضي تكلم وفدي باستفاضة عن آرائه بشأن الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، بما في ذلك آراؤه في الجوانب التي شملها البيان الرئاسي الذي تلوتموه علينا، سيدي الرئيس، في اجتماعنا السابق.

إننا نرى أن دور قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك دور حيوي، حتى وإن كان يوجه إليه النقد في بعض الأحيان. وإن التعاون المتزايد الوثوق بين تلك القوة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي جانب من الجوانب التي نسعد بها بصفة خاصة. وهناك بالطبع حد لما يمكن أن تحققه قوة حفظ السلم العسكرية. وإن الدور المركزي للعملية السياسية لا مفر منه. وفي هذا المقام، ترى الجمهورية التشيكية مستقبل العلاقات بين زغرب وبلغراد من بين أهم الأسس في فتح الطريق المؤدي الى تسوية سلمية في المنطقة برمتها.

قبل ستة أشهر كانت هناك آمال معينة. فقد بدأت زغرب وبلغراد المحادثات والمناقشات أيضا، داخل كرواتيا، بين حكومة زغرب والصرب الكرواتيين. وهذه الآمال، مع ذلك، قد أسفرت عن نتائج مخيبة للآمال. فإن العملية السياسية لتنفيذ خطة فانس بضم المناطق التي هي تحت حماية الأمم المتحدة الى بقية كرواتيا تواجه طريقا مسدودا. وإن عملية تحرير الاتصالات داخل كرواتيا - أي الطرق والسكك الحديدية، أو إمدادات المياه، أو خطوط التليفون أو خط أنابيب نفط أدريا - قد جمدت فعلا. وهذه مجالات ينبغي أن توجه إليها اهتمامات وجهود سياسية إضافية من جانب الأطراف المعنية.

وبالإضافة الى هذه الشواغل، التي هي عملية جدا بالنسبة للشعب في مختلف أجزاء كرواتيا، وفي حالة خط أنابيب أدريا، بالنسبة إلى بضعة بلدان أخرى في أوروبا الوسطى أيضا، تثار مسألة الاعتراف المتبادل لبضع دول نشأت من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، الاعتراف المتبادل في إطار حدود معترف بها دوليا. وفي الاسبوع الماضي، فيما يتعلق بعلاقة البوسنة والهرسك بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أشرت الى هذا. وهذا بنفس القدر من الصحة بالنسبة للعلاقة بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي قرارنا أكدنا على الأهمية التي نوليها الاعتراف المتبادل، وإن وفدي يود أن يؤكد على هذه النقطة بصفة خاصة.

وهناك نقطة أخيرة: إن بلدي، باعتباره عضوا في مجلس الأمن وبوصفه مسهما بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، قدرها ٠٠٠ ١ رجل تقريبا في كرواتيا، يشعر بقلق خاص إزاء استمرار التوتر في العلاقات بين كرواتيا والأمم المتحدة. ولم نبرم بعد اتفاق مركز القوات، كما ذكر عدة متكلمين فعلا. وإننا نشعر أن هذه مسألة تتصل بقرار سياسي بحت في كرواتيا، ونأمل وخصوصا بعد اجتماعنا الأخير بالرئيس توجمان، في أن يصبح هذا القرار السياسي والإرادة السياسية اللازمة لإبرام هذا الاتفاق، واضحين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لاسبانيا.

لقد قدمت قوة الأمم المتحدة للحماية طيلة أكثر من سنتين ونصف حتى الآن إسهامات لا يمكن تقديرها في توصيل المساعدة الإنسانية، وفي احتواء الأعمال العدائية، والأهم من ذلك، في التمكين من السعي نحو إيجاد حل تفاوضي للصراعات في يوغوسلافيا السابقة. وإن القرار ٩٤٧ (١٩٩٤)، الذي اتخذناه توا والذي شارك وفدي في تقديمه، يجدد ولاية القوة لمدة ستة أشهر، ومن ثم يبين الرأي الإجماعي لأعضاء المجلس وللبلدان المساهمة بقواتها، كما رأينا منذ أيام قليلة في الاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه معهم ومع الإدارة المختصة بالأمانة العامة.

ورغم أنه في كل مرة نجدد فيها ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية يركز المجلس اهتمامه أساسا على الحالة في جمهورية كرواتيا، فإن لآثار تجديدها نفس القدر من الأهمية بالنسبة لجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لأنه في كل من هذين البلدين تلعب قوة الأمم المتحدة للحماية دورا جديرا بالذكر.

وفيما يتعلق بكرواتيا، نشاطر الإحباط ونفاد الصبر لشعبها وحكومتها إزاء عدم توفر تقدم ملموس في الحالة في كراجيناس، بصرف النظر عن استمرار وقف إطلاق النار. ومن المؤسف أن خطة فانس وقرارات مجلس الأمن العديدة لا تزال غير منفذة بالكامل. وحتى اليوم، إن ثلث أراضي كرواتيا لا يقع تحت سلطة الحكومة، ولم يحرز إلا تقدم ضئيل في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وقد أدى هذا الى آثار جانبية لا يمكن تجنبها على الحياة اليومية للسكان المدنيين في تلك المناطق، ناهيك عن حالة الكثيرين من اللاجئين والمشردين.

وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، إن ما تسمى بالمناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية كرواتيا، التي ينبغي احترام سيادتها ووحدة أراضيها. ومن الواضح أنه لن توجد إمكانية لإيجاد تسوية شاملة للصراعات في يوغوسلافيا السابقة حتى يوجد حل لكراجيناس.

ومن الواضح أن هدف الأمم المتحدة ليس هو الحفاظ على أمر واقع غير مقبول. الأطراف نفسها تتحمل المسؤولية عن حل المشاكل التي لا تزال معلقة بمساعدة وتعاون قوة الأمم المتحدة للحماية بموجب أحكام ولايتها وفي إطار الوسائل المتاحة لها.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، لقد أصدر المجلس الآن بيانا يعرب فيه عن قلقه إزاء تدهور الحالة في سراييفو ويحث أيضا على احترام وقف إطلاق النار ومنطقة الاستبعاد واستعادة الاتصالات والخدمات العامة الأساسية بالكامل. ويدين البيان بصفة خاصة الهجمات المرتكبة ضد قوة الأمم المتحدة للحماية ويحذر من القيام بأعمال انتقام يمكن أن يقوم بها الطرف الصربي البوسني.

وأود أن أؤكد على أن القرار ٩٤٧ (١٩٩٤)، الذي اتخذناه توا، يوسع ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتعلق بالشرطة المدنية، في جملة أمور، بهدف تعزيز حماية الشعب ومجموعات الأقليات في جميع أنحاء أراضي البوسنة والهرسك.

وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن نؤكد على أن الأمين العام، في تقريره الأخير الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر، قد أعرب عن اقتناعه بأن رفع حظر الأسلحة المحتمل من شأنه أن يحمل في طياته مخاطر لا يمكن قبولها بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية، وأن يؤدي الى تغيير في منطق صون السلم وأن يتطلب انسحاب القوة. وتشاطر اسبانيا هذا الرأي.

وفيما يتعلق بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إن الجدوى التي أبداها الوزع الوقائي للقوة لا تتطلب دراسة إضافية، بالنظر إلى أننا نشرع الآن في تجديد ولايتها. وإننا نشارك الأمين العام في رأيه، المبين في القرار الذي اتخذناه توا، بأن تلك الجمهورية مع كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ينبغي أن تتوصل

دون تأخير الى اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية.

لقد سرتنا مبادرة الأمين العام بطلب دعم من منظمة معاهدة شمال الأطلسي من أجل اللجوء إلى القوة الجوية دفاعا عن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومن أجل حماية المناطق الآمنة، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن. واليوم إن قرار منظمة معاهدة شمال الأطلسي، بناء على طلب الأمين العام، بمد استخدام القوة الجوية الى أراضي كرواتيا، دفاعا عن قوة الأمم المتحدة للحماية، والى المنطقة الآمنة بيهاك، في البوسنة والهرسك، يبدو أنه قرار على قدر مماثل من الحكمة. وإن الصرب، سواء كانوا من البوسنة أو من كرواتيا، ينبغي ألا ينسوا أن أحكام قرارات مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي لا تزال سارية المفعول، كما ينبغي ألا يساورهم أدنى شك في تصميم الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي على تطبيق تلك القرارات إذا لزم الأمر.

وأخيرا، أود أن أذكر بأن حل الصراعات في يوغوسلافيا السابقة في التحليل النهائي ليس في يدي المجتمع الدولي أو قوة الأمم المتحدة للحماية. إن الحل يعتمد أساسا على شعوب المنطقة، وإن عنصرا أساسيا لتحقيق هذه التسوية الشاملة ينبغي أن يكون الاعتراف المتبادل في إطار حدود معترف بها دوليا من جانب جميع الدول التي بزغت من يوغوسلافيا السابقة مع الاحترام الواجب للحقوق المشروعة للأقليات في كل من تلك الدول ومع حمايتها.

وينبغي أن توجه الجهود التي تبذلها كل الأطراف صوب ذلك الهدف المتمثل في تحقيق تسوية شاملة تفاوضية، بمساعدة المجتمع الدولي وتشجيعه، عن طريق إجراءات منسقة تتخذها الأمم المتحدة، وفريق الاتصال، والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

وفي الختام، أود أن أشيد مرة أخرى بالرجال والنساء في قوة الأمم المتحدة للحماية، وأن أؤكد مرة أخرى ثقتنا بالأمين العام وممثله الخاص، السيد أكاشي، وقادة قوة الأمم المتحدة للحماية، الجنرال دي لابريسيل وزملائه.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل البوسنة والهرسك أن يدلي ببيان آخر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لحساسية الموضوع، وعلى الرغم من أن حظر توريد الأسلحة لم يكن ضمن المسألة المباشرة التي ينظر فيها المجلس اليوم، أجد من الضروري أن أصحح الصورة التي ساقها توا الممثل الدائم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول العرض التوفيقي الذي قدمه رئيسنا، صاحب الفخامة علي عزت بيغوفيتش، بشأن هذه المسألة.

إنني أؤكد على أننا لم نوافق على أي إرجاء لرفع حظر توريد الأسلحة. وبدلا من ذلك، فإن صاحب الفخامة علي عزت بيغوفيتش طالب بشكل واضح بالرفع القانوني الفوري لحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك، مع إرجاء التطبيق لفترة ستة أشهر. كما أكد صاحب الفخامة علي عزت بيغوفيتش أنه إذا لم يتم تنفيذ هذا العرض التوفيقي، فإننا سنحتفظ عند ذلك بحقنا وسنطالب بالرفع الفوري الفعلي، وأيضا القانوني، حتى لو تم ذلك بوسائل انفرادية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥